

اختلاف ذوي الفرض الاصيل بالذمة
والحماية فلا توارث بين ديني وحربي
في الاظهر وفاقا للمنفية وخلافها
للمالكية والحنابلة وهل المعاهد
والمستامن كالذي او كالمربي وجمهان
ارجمهما كالذي خلافا للمنفية الثاني
الردة اعادنا الله والمسلمين منسأ
فلا يرت المرتد ولا يورث حتى لو ارتد
اخوان مثلا الى النصرانية فلا توارث
بينهما ومال المرتد فيء ولو كان انثى
خلافا للمنفية وسواها التنسب في
حال الاسلام او في حال الردة خلافا
لهم ايضا حيث قالوا ما التنسب في حال
الاسلام لو ارتدت المسلمين وسوا السلم
قبل قسمة التركة ام لا خلافا للحنابلة

ولا

ولا ينزل الحوق به دار الكفر منزلة صورة
خلافا للمنفية والزندقة كالردة
خلافا للمالكية والذي الذي لو ارتد
له اوله ولا يستغرق يكون ماله او انا
ضل بعد الفروض في الثالث وهو
اخر الموانع السنة هو الدور الحكمي
وهو ان يلزم من التورث عدمه
كان يقراخ جابز يابن للممت فيثبت
نسبه ولا يرت للدور وفي الاقرار
مباحث كثيرة وخلاف بين الائمة
فراجع من في كتابنا شرح التنسب
واسد اعلم تنسب في قولي الذي
قام به سبب الارث وقول المصنف
ويعتق الشخص بما الى ان العمان
ليس بمانع خلافا للمتن زعم ذلك